جاز بيعه فلصاحب الدار ان ينقض الاجارة الثانية بخلاف ما قالوا فيمن
اشترى شيئا فاسدا واجره من غيره فللبايع ان ينقض الاجارة بخلاف
ما لو باعه بيعا جائزا لان الاجارة تنقض بالعذر والبيع لا للمستاجر ان
يشترط الدابة في الاجارة لان هذا من جملة الملك فملك المستاجر
والمستعير رجل له اجير غير مدرك هل له ان يؤدبه اذا رأى منه بطالة
قال ابو بكر البلخي لا الا ان يكون ابوه اذن له في ذلك وسئل استاذ صبي خلف
بن ايوب عن هذا فقال له ادبه كم قال ان كان الاستاذ احسن ان تؤدبه كان
قال لا قال لخلف لا تؤدبه وليس للمستاجر الدابة ان يضرها اصلا في قول ابي حنيفة
فان ضربها فعطبت يضمن وكذا الخياط بالمخيط وفي مجموعات استاذنا عن اسمعيل
الزاهد استاجر دابة ليركبها فضربها فماتت ان كان ضربها باذن صاحبها
واصاب الموضع المعتاد لا يضمن اجماعا وان اصاب غير الموضع المعتاد يضمن اجماعا
الا ان يكون ما دونا له في ذلك الموضع بعينه اما اذا ضربها في الموضع
المعتاد بغير اذن صاحبها ضمن عند ابي حنيفة خلافا لهما بخلاف المستعير حيث
يضمن اجماعا وقالا لا يضمن بالضرب المعتاد لان مطلق العقد يستفاد الاذن
على وجه العادة وليس لمستاجر العبد والمستعير الا ان يضرب فذكر
اسمعيل الزاهد ليس للمستعير الدابة ان يضرب في الموضع المعتاد اجماعا

مسائل اعلار المعقود عليه من حيث الذات والعمل وقته وملته

والمكان الذي يستاجر الى الدابة وحملها فكان بلا سماة بعير عينا من كوفة
الى مكة قال في الكتاب يجوز قال خلف زاده ليس لقصره ان يوجر الا بغير
عينها فان ذلك لا يجوز لان المعقود عليه مجهول انما لقصره ان يقبل الكراء
لحمل له وقال المستكري احملني الى مكة على ابل فيكون المعقود عليه في الذمة
لكن حتى لغني بالجواز كما ذكر في الكتاب وعاد ذلك معتاد احتى لو لم
يسم معتاد الاجور في باب الكراء الى مكة استاجر دابة ليحمل عليها كما
يعلم بدلهم ان بين ما يحمل بجوز وان لم يبين قد يحمل فقد دل في
احد الروايات مطلقا انه يجوز وكذا اطلق شمس الائمة السرخسي وقيد

حواهر زاده الجواز اذا سمى ما يحمل وبه يفتى كثير البلاد من بخارا
الى بغداد للحج ثم اختلفا في وقت الخروج من بخارا ابو حفص يقول من يريد
الخروج في الوقت المعتاد الذي يعرفه يخرج اهل بخارا والمستكري الى مكة
من كوفة للحج ذاهبا وجائيا ان يركب البعير يوم التروية وعرفة ويوم النحر
وليالي ايام التشريق وينطق الى فروع هذه المسئلة في باب الكراء الى مكة
استاجر اجيرا يوما يعمل له كذا فعمل الى العصر وامتنع عن العمل بعد
ذلك ليس له ذلك بل يعمل من حين الفجر الى وقت غروب الشمس الا ان الكل
الوقت المسمى او الغالب انه يعمل الى العصر فحينئذ له ذلك اما اذا كان
كل واحد منهما على السواء يجبر على العمل الى وقت غروب الشمس استاجر
دارا سنة مستقبلة وذلك حين يهل الهلال تعتبر السنة بالاهلة الى عشر
شهر او ان كان ذلك في بعض الشهر يعتبر السنة بالايام ثلثمائة وستون يوما
في قول ابي حنيفة واحدى الروايتين عن ابي يوسف وعند محمد يعتبر
شهرا واحدا بالايام واحد عشر شهرا بالاهلة وهو احدى الروايتين
عن ابي يوسف فان استاجرها لاربع عشر وبقيت من الشهر فهو بيننا
بقية هذا الشهر واحد عشر شهرا بالاهلة وثمانية عشر يوما من الشهر
الثاني في باب اجارة الدور من اجارات شمس الائمة السرخسي وفي كمال الطلاق
ان في العدة يعتبر بالايام اجماعا والفرق في الاجارات استاجر ذابة
من اوزكند الى سمرقند يجوز لان سمرقند اسم بلدة واحدة اما من سمرقند
الى بخارا اختلف مشايخ بخارا قال شمس الائمة السرخسي الاظهر ان لا يجوز
لان من كرمينة الى قرى بخارى قرى كما لو استاجر الى بخارى لا يجوز
هذا لكن في عرفنا بين البلدة فيجوز فيفتى بذكره شمس الائمة السرخسي
في شرح الشروط جمل البعير مائتان واربعون منا لان العدل انما يكمل
في معرفة الصاع قالوا انما يتأتى ارطال الذي يدل عليه ان الوسق حمل البعير
مائتان واربعون في كلام العرب وحمل البعير مائتان واربعون منا
والوسق ستون صاعا بالاجماع علم ان الصاع ثمانية ارطال والمن

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)